Dirasat: *Educational Sciences*, Volume 50, No. 3, 2023

Deanship of Scientific Research

Risk Management Implementation Requirements in Riyadh Public Schools

Khawla Abdullah Almufeez*

Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

Received: 4/11/2022
Revised: 17/11/2022
Accepted: 16/1/2023
Published: 15/9/2023

* *Corresponding author:*
kalmufeez@ksu.edu.sa

Citation: Almufeez, K. A. (2023). Risk Management Implementation Requirements in Riyadh Public Schools. *Dirasat: Educational Sciences*, *50*(3), 313–329.
https://doi.org/10.35516/edu.v50i3.3020

Abstract

Objectives: The study aims to identify the degree of approval of Riyadh City public school principals with the needed requirements for risk management implementation. The study also investigates the effect of sample study changes (gender, years of service) on these requirements.

Methods: A descriptive research approach using a questionnaire was pursued to answer the requirements for the use of risk management in general education schools. A sample of 361 Riyadh public school principals was randomly selected and classified utilizing the Likert-quinquennial scale. Specifically, the arithmetic average was divided up into the following scale categories: very weak approval (1-1.8), weak approval (1.81-2.6), medium approval (2.61-3.4), high approval (3.41-4.2), and very high approval (4.21-5).

Results: The study found that the sample believed that general education schools in Riyadh have a "medium" level of readiness for implementing risk management across various areas. The highest-rated area was "technical requirements," followed by "management and administration requirements," and finally, "physical and human requirements." Gender differences were significant, favoring females in their perception of technical requirements. Additionally, teachers with less than five years of experience differed significantly from those with more experience in their views on material, human, and technical requirements for risk management.

Conclusions: The study recommends that risk management training programs be designed, communication channels are strengthened to raise awareness and support participation in decision-making, and funding sources be employed to provide risk protection tools and equipment.

Keywords: Risk management, public schools, education in Saudi Arabia, principals, Riyadh.

متطلبات تطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض

خولة بنت عبدالله محمد المفيز*

قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة التعرّف إلى درجة موافقة مديريّ مدارس التعليم العام الحكومي في مدينة الرياض على المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر، والتعرّف إلى أثر متغيريّ (الجنس، سنوات الخدمة) لعينة الدّراسة على هذه المتطلبات.

المنهجية: تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة للإجابة عن المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام. وطُبّقت على عينة عشوائية بسيطة تكونت من (361) مديرًا ومديرةً لمدارس التعليم العام الحكومي في مدينة الرياض؛ وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وتم توزيع المتوسط الحسابي بين فئات المقياس على النحو التالي: موافقة ضعيفة جدًا (1-1.8)، موافقة ضعيفة (1.81-2.6)، موافقة متوسطة (2.61-3.4)، موافقة عالية (3.41-4.2)، موافقة عالية جدًا (4.21-5).

النتائج: أشارت نتائج الدراسة إلى موافقة عينة الدراسة بدرجة "متوسطة" على المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض في جميع المجالات بمتوسط حسابي عام (3.14)؛ حيث جاء مجال (المتطلبات الفنية) في المرتبة الأولى، ثم مجال (المتطلبات التنظيمية والإدارية)، ثم مجال (المتطلبات المادية والبشرية). كما أظهرت نتائج الدّراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدّراسة نحو المتطلبات الفنية لتطبيق إدارة المخاطر تُعزى إلى متغير الجنس لصالح الإناث؛ ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول المتطلبات المادية والبشرية والمتطلبات الفنية لصالح من كان عدد سنوات خدمتهم أقل من خمس سنوات.

الخلاصة: توصي الدراسة بضرورة تصميم برامج تدريبية في إدارة المخاطر، وتعزيز قنوات الاتصال لنشر الوعي ودعم المشاركة في صنع القرار، واستثمار مصادر التمويل لغرض توفير وسائل وتجهيزات الحماية من المخاطر.

الكلمات الدالة : إدارة المخاطر، مدارس التعليم العام، التعليم في السعودية، مديري المدارس، الرياض.

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

مع سعي الإنسان الدؤوب لإعمار الأرض، وتذليل الصعوبات منذ أن وجد على هذه الأرض؛ رافقته المخاطر وتعامل معها بما يملك من إمكانات محدودة، واجتهد في وضع العديد من التدابير لمنع وقوعها أو التغلب عليها والتقليل من آثارها، ومع تزايد المخاطر المستمر في ظلّ الطبيعة الديناميكية للبيئات المعاصرة والتغيرات والتطورات المتلاحقة في شتى المجالات، فقد أصبح الأفراد والمؤسسات مطالبون بالتأهب والاستعداد بشكل أكبر لتلك المخاطر المتجددة.

وتمثل المخاطر حالة عدم اتّزان بين ما تم وبين ما يجب أن يتم، أي انحراف الأداء المخطط له (الأداء المثالي) عن الأداء الفعلي (العبدالرحمن وجبران، 2021). وتعرفها الأمم المتحدة (2015) بإنها أحداث وظواهر محسوسة يمكن أن تكون مصدرًا مضرًا قد يؤدي اختلال النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو تلف في الأرواح والممتلكات والبيئة، ويمكن أن تشمل الأخطار الظروف الكامنة التي قد تمثّل تهديدات مستقبلية ذات مصادر مختلفة: طبيعية أو ناتجة عن الأنشطة البشرية (الأمم المتحدة، 2015).

ويستلزم احتمال حدوث هذه المخاطر وضع مجموعة من الإجراءات والاحترازات اللازمة للوقاية منها أو التقليل من آثارها أو نقلها من جهة إلى أخرى وهو ما يعرف بإدارة المخاطر، التي يعود ظهورها إلى بداية القرن التاسع عشر مع بداية ظهور الثورة الصناعية بهدف توفير السلامة والأمان لكل من الأفراد العاملين والمؤسسات. ويصف بن ديب وشلالي (2008) إدارة المخاطر بأنها عملية وقائية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها، وعملية استكشافية للتعرف على الأخطار بعد حدوثها، وعملية تصحيحية للتأكد من عدم تكراراها مستقبلًا. ويعرفها إطار عمل Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) بأنها عملية توقّع الأخطار المحتملة ووضع البدائل المختلفة للتصدّي لها، وعلاجها بفعالية، ويتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة والإداريين والموظفين، كما تُؤخذ في الاعتبار عند صياغة استراتيجية المؤسسة ووضع أهداف العمل بها، لتساعد في تحسين النتائج وكسب ثقة المستفيدين (COSO, 2017)؛ بما يمكّن المنظمة من تحقيق أهدافها بنجاح (أوراكل Oracle، د.ت.). ويرى الشلاش (2018) أن إدارة المخاطر مجموعة الأساليب والأطر التي تمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات السريعة والعقلانية لمواجهة تحديات وتطورات وطوارئ معينة، بهدف منع اتساع نطاق الأزمة التي تقود إلى نزاعات وصدامات، وإيقاف الاختلال الكبير الذي قد يحدث نتيجة خروج الأزمة إلى حالة المواجهة الفعلية.

وقد أصدرت المنظمة الدولية للمعايير الآيزو (International Organization for Standardization - ISO) عام 2009م معيارًا لإدارة المخاطر(ISO31000: 2009) شمل العديد من عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تعريف المخاطر، ونطاق إدارة المخاطر داخل المؤسسة، وعلاقتها بالأهداف الاستراتيجية، وتحديد عملية وخطوات إدارة المخاطر، ومجموعة مبادئ إدارة المخاطر. وفيه وصفت إدارة المخاطر بأنها الأنشطة المنسقة لتوجيه ومراقبة المنظمة فيما يتعلق بالمخاطر (ISO31000, 2018).

وبالنظر إلى إدارة المخاطر على مستوى المدارس نجد أنها تظهر في قدرتها على الاستخدام الأمثل للأسس، وتفعيل كافة المكونات والإمكانيات للتصدي للمخاطر المحتمل وقوعها؛ بما يدعم تحقيق كافة الأهداف التربوية والتعليمية المرجوة (العباسي ومرجان، 2015). ويعرفها المخلفي (2019) بأنها إجراءات عديدة يجب اتّخاذها بشكلٍ مستمرٍ -من قبل إدارة المدرسة- لإدارة المخاطر وتنفيذها وتقويمها؛ بهدف التصدّي للمخاطر المحتمل حدوثها والتي من الممكن أن تؤثّر على جميع عناصر البيئة التعليمية في المدارس. وقد ظهرت الحاجة لها في ظل ازدياد المخاطر التي تواجهها نتيجة للتغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم في شتى المجالات (النجار، 2019). كما ظهرت الحاجة لها في المؤسسات التعليمية لأسباب منها: حاجتها لتحقيق التنافسية والتميز والاستمرارية في ظل التغير المستمر والحراك السريع، وحاجتها للاهتمام بالمصالح العامة في الوقت المناسب دون تأخير أو تعطيل، إضافة لكون الاهتمام بالسلامة والصحة داخل المؤسسة التعليمية يرفع الروح المعنوية لمنسوبها وطلابها ويحسن العلاقات والأداء كما ويزيد من الرضا الوظيفي (شحاتة وبدير، 2021).

وتتجلى أهمية إدارة المخاطر في المساعدة على تجنب وقوع المخاطر وتفاقمها أو تقليل آثارها السلبية المحتملة (أبو العلا، 2012؛ الفقهاء، 2012). وتتعاظم عوائدها إذا ما تم تضمينها في عمليات صناعة القرار وعمليات إدارة الأداء (البواردي، 2017). وتهدف إدارة المخاطر في المدرسة إلى: وضع البرامج التوضيحية والتعريفية بالمخاطر المحتملة للتقليل أو التخلص منها، وإلى وضع البرامج الإجرائية للاستعداد والاستجابة للمخاطر، وتطوير البرامج الموجهة لعمليات النظام المدرسي والبيئة التعليمية والتدريسية وتحسينها، كما تهدف لمنع وقوع الإصابات، ولتوفير الاستقرار والأمن المدرسي، وتوفير الدعم النفسي بعد حدوث الخطر (الهباهبة، 2020).

وفي ظل تنوع المخاطر تبرز الحاجة لتصنيفها لتسهيل التعامل معها ودارتها، وأبرز تلك المخاطر هي المخاطر البيئة المدرسية التي صنفت في دليل نظام السلامة المدرسية الصادر عن وزارة التعليم (2020) إلى أخطار كهربائية وفيزيائية وكيميائية وميكانيكية وبيولوجية، إضافة لأخطار الحركة المرورية، والأخطار النفسية والاجتماعية، والأخطار العامة. كما صنّف ناصف (2012) المخاطر في المدارس إلى مخاطر الأمن والسلامة، ومخاطر المنشآت والمرافق، ومخاطر بشرية، ومخاطر أمنية، ومخاطر ضعف المستوى التحصيلي للطلاب. وأضاف الرفاعي (2015) مخاطر أخرى مثل

المخاطر الصحية ومخاطر أخلاقية وفكرية، ومخاطر تكنولوجية.

ولإدارة هذه المخاطر لا بد من اتباع عدة مراحل وخطوات حددتها المنظمة الدولية للمعايير الآيزو ISO وفق معيار (ISO31000, 2018)، تتمثل في إنشاء السياق العام، وذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وتوفير الموارد البشرية والمادية واعتماد سياسة وأدلة عمل وخطة لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى إنشاء نظام فعال للاتصالات الداخلية والخارجية، ووضع معايير لتقييم المخاطر لتحديد المستويات المقبولة وغير المقبولة للتعامل معها، ثم تحديد قائمة شاملة بالمخاطر التي قد تتعرض لها المنظمة باستخدام أساليب وأدوات متنوعة ومنها: المقابلات، الاستبانات، التقييم الذاتي، ورش عمل تحديد المخاطر، المقارنات المعيارية، استشارة الخبراء وغيرها وبعد تحديد المخاطر يتم تصنيفها حسب مجال المخاطرة (استراتيجية، تشغيلية، مالية، بشرية، ...)، ثم تحليل المخاطر لفهم طبيعتها ومصادرها واحتمالية حدوثها وشدة تأثيرها، ويتم تحليل المخاطر بأساليب متنوعة كمية أو نوعية، ثم يتم تقييم المخاطر بالاعتماد على نتائج التحليل حيث يتم إجراء مقارنة بين نتيجة تقييم المخاطر ومقاييس المخاطر التي تم اعتمادها في المنظمة، لتحديد مستوى المخاطرة ودرجة قبولها وأولوية التعامل معها، باستخدام مصفوفة المخاطر، التي يتكون محورها الرأسي من "شدة تأثير المخاطرة على المنظمة" بينما يتكون محورها الأفقي من "احتمالية حدوث المخاطرة"، وتمثل نقطة التقاء الصف بالعمود تقييم المخاطرة وهي حاصل ضرب الاحتمالية في شدة التأثير، ثم معالجتها بتحديد أسلوب الاستجابة للمخاطر، حيث أن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو اتخاذ قرارات فعالة حول المخاطر وتحديد إجراءات عمل للتحكم فيها لتفادي آثارها السلبية أو الحد منها، وتتم جميع المراحل في ضوء اتصالات واستشارات ومراقبة ومراجعة مستمرة من خلال الشكل التالي:

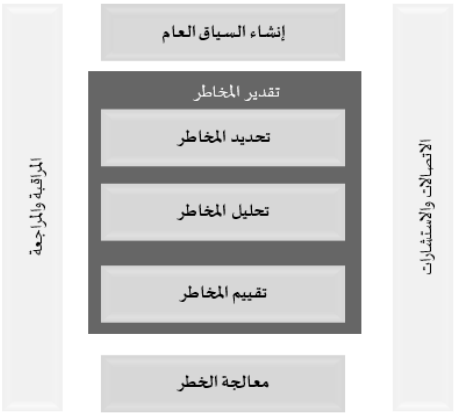

الشكل (1): نموذج عمليات إدارة المخاطر(ISO31000, 2018)

ويحدد (العنزي والديلمي، 2015) الاستراتيجيات التي يمكن اتّباعها لمعالجة المخاطر في استراتيجيات أربع هي:

- استراتيجية تجنب المخاطر وتعتمد على تجنّب وإلغاء الأنشطة التي تؤدي إلى حدوث المخاطر، ويتم اتباعها في حال كانت الخطر كبيرًا وتكلفة الاستجابة له أكبر من مستوى الفائدة.
- استراتيجية نقل المخاطر وتعتمد على تحويل مسؤولية إدارة الخطر وعواقبه إلى طرف ثالث دون محاولة إزالة الخطر أو تجنبه، ويتم اتّباع هذه الاستراتيجية غالبًا في حال كانت درجة تأثير الخطر عالية جدًا واحتمالية حدوثه ضعيفة.
- استراتيجية قبول المخاطر وتتمثل في قبول الخطر كما هو دون اتخاذ أي إجراءات احترازية أو رقابية. ويتم اتّباع هذه الاستراتيجية في حال كانت شدة تأثير الخطر واحتمالية حدوثه ضعيفة، وكان لدى المنظمة جاهزية واستعداد للتعامل معه.
- استراتيجية تقليل المخاطر وتعتمد على اتّخاذ بعض الإجراءات التي تخفف من حدة الخطر أو تقلل من احتماليته وعواقبه إلى حدٍّ مقبول، وتعدّ الأكثر شيوعًا، ويتوقف نجاحها على فعالية وسائل السيطرة المتّبعة.

أما ماير ورينيه وكوزاني Meyer, Reniers & Cozzani (2019) فقد قسموا عملية إدارة المخاطر إلى 7 خطوات، شملت الخطوات والمراحل التي سبق عرضها، تبدأ بتحديد النطاق والسياق والمعايير لإدارة المخاطر، ومنه يتم تحديد وتعرّف المخاطر، فتحليلها وتقديرها من حيث الاحتمالية والخطورة، ثم يتم العمل على تقييمها وترتيبها وفق الأولوية بناءً على احتياجات المنظمة. ليتم في الخطوة الخامسة وضع خطط واستراتيجيات لمعالجة المخاطر أو تعديلها لتحقيق مستويات مخاطر مقبولة. ولتحسين جودة وفعالية تصميم عملية إدارة المخاطر تعتني الخطوة التالية بالمراقبة المستمرة للمخاطر ومراجعتها دوريًا، ويليها التوثيق والتسجيل للعملية ونتائجها والإبلاغ عنها من خلال آليات منها إعداد سجل المخاطر.

وقد عرض أبو حجير (2014) مخططًا لإدارة المخاطر حسب وقت حدوثها والأثر المتوقع منها يظهر في الشكل التالي:

الشكل (2): مخطط إدارة المخاطر حسب وقت حدوثها والأثر المتوقع منها

وللعمل في إطار إدارة المخاطر لابد من توافر العديد من المتطلبات كالتزام القيادة العليا ومشاركة جميع العاملين وتفعيل التواصل وتوفير قواعد بيانات متكاملة، ونشر ثقافة إدارة المخاطر في المنظمة وتطوير الهياكل واللوائح التنظيمية، وتوزيع المسؤوليات والأدوار وتوظيفها بشكل يكفل نجاح عملية إدارة المخاطر، وتخصيص ميزانية كافية لتأمين الإمكانات المادية والبشرية والفنية اللازمة، وتوفير التدريب والتجهيزات التقنية المتقدمة اللازمة (الخضير، 2019).

وقد حددت المنظمة الدولية للمعايير الآيزو ISO وفق معيار (ISO-31000, 2018) متطلبات الإدارة الفعالة للمخاطر في الاستناد لنظرة تكاملية تدمج إدارة المخاطر في جميع الأنشطة التنظيمية، كما تتطلب اتّباع نهج منظم وشامل لإدارة المخاطر يدعم تحقيق نتائج متسقة وقابلة للمقارنة. إضافة لذلك يتوجب تخصيص إطار وعملية إدارة المخاطر وشمولية المشاركة وتوفر المعلومات الواضحة والتنبؤ بالتغيرات والأحداث والاستجابة لها بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب، إضافة للعناية بتحسين إدارة المخاطر باستمرار من خلال التعلم والخبرة.

وتخصص حكومة ولاية فيكتوريا الأسترالية سياسة تحدد متطلبات إدارة المخاطر في المدارس تؤكد فيها على ضرورة إدارة المخاطر التي قد تؤثر على الطلاب أو الموظفين أو العمليات بشكل استباقي، كما أكدت خلالها أن مسؤولية إدارة المخاطر تقع على عاتق الجميع، موضحة أن إدارة المخاطر تتضمن تحديد المخاطر وتقييمها، وتوثيقها، وتنفيذ الإجراءات والمعالجات المحددة، ومراقبة المخاطر ومراجعة سجلاتها بانتظام، بالإضافة للإبلاغ عن المخاطر. وكذلك أكدت السياسة مسؤولية القيادة المدرسية عن تزويد الموظفين بفرص التدريب والدعم، إضافة لضرورة دمج إدارة المخاطر في سياسات وعمليات المدرسة (The Victorian Government, 2022).

وقد يعترض إدارة المخاطر في المدارس معوقات ناتجة عن ضعف الوعي بأهميتها، والقصور في توفير معايير الجودة المناسبة للبيئات المدرسية، إضافة إلى ضعف الدور الذي يمكن أن تمارسه مجالس الأمناء والآباء والمعلمين في الضغط على القيادات التربوية لتطبيق منظومة إدارة المخاطر المدرسية. ويرى حافظ (2017) أن من معوقات إدارة المخاطر القيام بتقييم المخاطر أو تحديد أولويتها بشكل غير مناسب بالتالي إدارة مخاطر غير محتملة، مما يؤدي إلى هدر الوقت والجهد في التعامل مع مخاطر ليست بذات أولوية.

ويذكر الخضير (2019) أن من المعوقات قلة الموارد المالية، وغياب تفويض السلطات ومنح الصلاحيات اللازمة لإجراءات مواجهة المخاطر، وكذلك قلة البرامج التدريبية المقدمة للمنسوبين في مجال إدارة المخاطر، ومعاناة منسوبي المدرسة من كثرة الأعباء الإدارية الروتينية في ظل الحاجة إلى وقت وجهد مضاعف لإدارة المخاطر، فضلًا عن ضعف الإمكانات الفنية والتقنية مما يشكل صعوبة في تطبيق إدارة المخاطر. وصنّف بعض الباحثين التحديات المختلفة لإدارة المخاطر في: تحديات إدارية وتشمل: غياب التخطيط، وقلة البيانات والمعلومات، وغياب فعالية اتخاذ القرار، وتحديات تنظيمية وتشمل ضعف الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر، وغياب نظام اتصال فعال، وتحديات مادية مثل قلة المخصصات المالية لإدارة المخاطر، وعدم توفر الخدمات المساندة، وتحديات بشرية ومنها غياب الكوادر البشرية المؤهلة إداريا وفنيا (شحاتة وبدير، 2021).

ولأهمية إدارة المخاطر في المدرسة فقد اعتنت بعض الدراسات بمفهوم إدارة المخاطر وتناولته من جوانب متعددة. حيث استهدفت دراسة باتتاناجربان وسيريسوتي وإيمفيجارن (Ieamvijarn, 2014 & Sirisuthi ,Pattanajureepan) تطوير نظام إدارة المخاطر وتقييم مخرجاته في المدارس الخاصة بتايلند، وتقييم الوضع الراهن والمشكلات الحالية، تم تصميم الدراسة على ثلاث مراحل: دراسة الوضع الحالي لإدارة المخاطر، تطوير وتنفيذ نظام إدارة المخاطر، تقييم النظام، وتم استخدام الاستبانات والمقابلات شبه المنظمة ونماذج التقييم كأدوات للدراسة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أهم المخاطر الرئيسية في المدارس تتمثل في أربعة جوانب تشمل الاستراتيجية والعمليات التشغيلية والنظام المالي والامتثال.

وهدفت دراسة العباسي ومرجان (2015) إلى إبراز أهم الخبرات الأجنبية والعربية في تطبيق إدارة المخاطر المدرسية والمقارنة بينها، ووضع تصور

مقترح للتطبيق بالمدارس المصرية، وتم استخدام المنهج المقارن، وخلصت أهم نتائج الدراسة إلى أن المدارس المصرية تشهد مجموعة من المخاطر التي أدى إهمالها إلى تدهور الحالة التعليمية، وأن نجاح تطبيق إدارة المخاطر يتوقف على التزام القيادة الإدارية العليا وفاعليتها في التطبيق واتباع العمليات والإجراءات، وكذلك خلصت الدراسة المقارنة إلى أن الأردن من الدول العربية الرائدة في تطبيق إدارة المخاطر المدرسية.

أما دراسة موانجي وكواسيرا (Kwasira, 2016 & Mwangi) فقد هدفت إلى الكشف عن أثر ممارسة إدارة المخاطر على نجاح تنفيذ المشاريع في المدارس الثانوية الحكومية في مقاطعة كيامبو في كينيا، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة، وقد طُبقت على عينة عشوائية طبقية من (71) مدرسة حكومية وتم جمع البيانات من مديري أو وكلاء هذه المدارس، وكشفت النتائج أن تحديد المخاطر وتحليلها والتحكم فيها ومعالجتها لها علاقة مرتفعة وإيجابية مع التنفيذ الناجح للمشاريع في هذه المدارس.

في حين هدفت دراسة واندي وسيريسوثي وليمفيجارن (Leamvijarn, 2017 & Wandee, Sirisuthi) إلى تقييم عناصر ومؤشرات نظام إدارة المخاطر، واقتراح العناصر والمؤشرات المناسبة لتحليل نظام إدارة المخاطر، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة للدراسة، وطُبقت على عينة من (350) فردًا من منسوبيّ (100) مدرسة ثانوية في تايلند، وأشارت النتائج إلى وجود أربعة عناصر رئيسية لنظام إدارة المخاطر تتمثل في المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة.

وكذلك هدفت دراسة المطيري والحراحشة (2019) إلى تعرف درجة تطبيق إدارة المخاطر في مدارس المرحلة المتوسطة في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على عينة عشوائية بسيطة من (442) معلمًا ومعلمة، وأسفرت أهم النتائج عن أن درجة تطبيق إدارة المخاطر في مدارس المرحلة المتوسطة في دولة الكويت جاءت بدرجة متوسطة وجاء ترتيب المجالات: (المتابعة والإشراف لإدارة المخاطر ثم تنفيذ سياسة إدارة المخاطر وأخيرًا مجال التخطيط لإدارة المخاطر).

وقد كان لشاه وآخرون .Shah et al (2020) دراسة حول إدارة مخاطر الكوارث للتأهب للطوارئ في المدارس، فسعت الدراسة لاستكشاف كيفية استعداد المدارس الابتدائية في المناطق المعرضة للكوارث لحالات الطوارئ الناجمة عن الفيضانات وكيف تستجيب لتلك الحالات. مستخدمة أسلوب دراسة الحالة لإقليم خيبر بختونخوا (الإقليم الشمالي الغربي في باكستان). حيث اتّبعت الدراسة المنهج العملي البراغماتي في تحليل تصورات إدارة مخاطر الكوارث حول التأهب للطوارئ المدرسية في إقليم بختونخوا، كما استخدمت التحليل الموضوعي لمقابلات فردية شبه منظمة مع 100 من كبار مديري المدارس الابتدائية والمعلمين في 20 مدرسة بالإقليم. وناقشت الدراسة نتائج أنشطة المدارس للاستجابة للكوارث في إطار ستة مواضيع رئيسة: الإنذار والتنبيه، والتخطيط لحالات الطوارئ، والإجراءات الوقائية/ إجراءات التأهب، والمرافق المدرسية الآمنة، وتخطيط الاستمرارية المدرسية، والتثقيف والتدريب في مجال المخاطر. كما كشفت النتائج عن أن المدارس لا تزال عرضة لمخاطر الفيضانات نتيجة ضعف التدابير المنفّذة لإدارة مخاطر الكوارث.

أما دراسة الصرايرة والشلوح (2020) فقد ركّزت على تعرّف واقع التخطيط لإدارة المخاطر في المدارس الخاصة بمحافظة الكرك من وجهة نظر المعلمين، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على عينة عشوائية بسيطة من (272) معلمًا ومعلمة من المدارس الخاصة بمحافظة الكرك. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن واقع التخطيط لإدارة المخاطر جاء بدرجة متوسطة.

بينما هدفت دراسة الهباهبة (2020) إلى تعرف درجة توافر متطلبات إدارة المخاطر في المدارس الحكومية في محافظة مأدبا وعلاقتها بتوافر البيئة التعليمية الآمنة من وجهة نظر المعلمين، وتم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي والاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على عينة عشوائية بسيطة من (311) معلمًا ومعلمة في المدارس الحكومية في محافظة مأدبا، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة توافر متطلبات إدارة المخاطر في المدارس الحكومية كان متوسطًا، ودرجة توافر البيئة التعليمية الآمنة في المدارس كان متوسطًا، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية ودالة إحصائيًا بين درجة توافر متطلبات إدارة المخاطر وتوافر البيئة التعليمية الآمنة.

وحيث يواجه المعلمون مخاطر متنوعة في البيئة المدرسية فقد سعت دراسة بورسانجر وساندسيتر Porsanger & Sandseter (2021) لاستكشاف تصورات المعلمين عن إدارة المخاطر والسلامة في التربية البدنية، متبعة المنهج المختلط بالتصميم المتقارب، حيث استخدمت استبانة ومقابلات معمقة شبه منظمة كأدوات للدراسة. وقد بلغت عينة الدراسة للأداة الأولى 698 معلمًا في مدارس التعليم العام الابتدائية والإعدادية في النرويج، فيما بلغت عينة الأداة الثانية 17 معلمًا من المجتمع نفسه. ووجدت الدراسة أن طلاب غالبية المشاركين عانوا فقط من إصابات طفيفة في دروس التربية البدنية، وكذلك كشفت الأداة الثانية عن نتيجة مقاربة فأشارت إلى أن الإصابات الطفيفة شائعة إلى حد ما. ووجدت الأداة الثانية (المقابلة) أيضًا أن هناك غموضًا وتوترًا في تصورات المعلمين حول إدارة المخاطر والسلامة نتيجة صعوبة التنبؤ بالمخاطر مما قد يصعب السيطرة عليها. وكذلك كشفت النتائج عن أن غالبية المعلمين يرون أهمية إدارة المخاطر والسلامة في التربية البدنية، كون بعض الأنشطة والمعدات البدنية محفوفة بالمخاطر بطبيعتها وبعضها خطير؛ ولذا قد يقيد النفور من المخاطر الأهداف التعليمية لدروس التربية البدنية.

ومؤخرًا مثّلت جائحة كورونا أحد أبرز المخاطر البيولوجية التي واجهت العالم كافة بمؤسساته بما فيها المدارس؛ ولذا أجرى ايشينوز وأودا

Oda & Ichinose (2022) دراسة حول إدارة المخاطر والمرونة المدرسية في إعادة فتح المدارس بنجاح بعد وقوع الكوارث الناجمة عن مخاطر طبيعية ومخاطر بيولوجية، مستهدفة الكشف عن فعالية الأدلة التي أعدتها جامعة مياغي للتربية في اليابان حول إعادة فتح المدارس بعد الكوارث الطبيعية وقابليتها للتطبيق على جائحة كوفيد19 وذلك من خلال النظر في الخدمات المدرسية مثل المناهج الدراسية والتحصين والوجبات المدرسية والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي على وجه التحديد. وقد تم تطبيق الدراسة على 7 معلمين من دول مختلفة هي بوتان والبرازيل والهند ونيجيريا وتونغا. وقد تم استخدام المقابلة شبه المنظمة كأداة للدراسة بالإضافة لتحليل أدلة إعادة فتح المدارس. وكشفت نتائج الدراسة عن نسخة منقحة لدليل إعادة فتح المدارس بعد الأخطار البيولوجية.

وأيضًا أجرت نجادات والمومني (2022) دراسة هدفت لتعرف المشكلات التي تواجه معلمات المرحلة الأساسية خلال جائحة كورونا في الأردن وسبل علاج تلك المشكلات، وأثر كل من المؤهل العلمي وسنوات الخبرة في ذلك. وقد اتّبعت لذلك المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وطبّقت الدراسة على (100) معلمة للمرحلة الأساسية في أحد أحياء منطقة ماركا الجنوبية في الأردن. ووجدت الدراسة أن معلمات المرحلة الأساسية واجهن بدرجة كبيرة جدًا مشكلات خلال جائحة كورونا، وقد كان من أهمها صعوبة الأحوال المادية لدى معظم الأهالي، وعدم مقدرتهم على توفير متطلبات التعليم عن بعد، وعدم معرفة الأهالي كيفية التعامل مع مواقع التواصل التي تضعها المدرسة للتواصل بين الطلبة والمعلم، والشك في مصداقية حل الطلبة الواجبات. كما كشفت الدراسة عن فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات عينة الدراسة للمشكلات التي تواجههنّ تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح مستوى دبلوم عالٍ فأعلى.

وحيث تسبب إغلاق المدارس أثناء جائحة كوفيد19 بمخاطر غير مسبوقة على المدى الطويل مرتبطة بالتعليم وحماية الطلاب ورفاههم؛ كان لعدوي والشربيني والهنساوي وبطاينة (2023) دراسة حول الخوف من الإصابة بفيروس كوفيد 19 كعامل وسيط بين العصابية وقلق الصحة لدى طلاب الجامعة في قطر. حيث هدفت الدراسة إلى تعرف مستويات الخوف من الإصابة بفيروس كوفيد 19 والعصابية وقلق الصحة لدى طلاب الجامعة، وأثر جنس الطلاب على ذلك. وسعت الدراسة أيضًا لاختبار ما إذا كان الخوف من الإصابة بفيروس كورونا يتوسط العلاقة بين العصابية وقلق الصحة. وقد اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، واستخدمت أدوات ثلاث لتحقيق أهداف الدراسة تمثّلت في مقياس الخوف من الإصابة بكوفيد 19، ومقياس العصابية، ومقياس قلق الصحة. وطبّقت الدراسة على (236) طالبًا جامعيًا بكليات الآداب والتربية والهندسة. ووجدت الدراسة أن مستويات الخوف من الإصابة بفيروس كوفيد 19، والعصابية، وقلق الصحة تراوحت ما بين المنخفض جدًا إلى المتوسط، كما لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في النتائج تعزى لمتغير الجنس؛ فيما كشفت النتائج أن الخوف من الإصابة بفيروس كوفيد 19 يتوسط العلاقة بين العصابية وقلق الصحة.

ولاستكشاف مكونات جودة المعلم في سياق التعليم عن بعد الذي فرضته جائحة كورونا وعلاقتها بالأداء أعدّ العوادي وحسن (2023) دراسة لتعرّف ذلك باستقراء المكونات من تجارب المعلمين وممارساتهم الفضلى في الدول الرائدة تعليميًا، وكذلك من تجارب المعلمين المحلية الناجحة في الأردن أثناء تقديم التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا. وقد استخدما لذلك منهجية دراسة حالات متعددة من معلمين تميزوا في أداء التعليم عن بعد في الأردن وعددهم (10) معلمين، تم مقارنتهم بأبعاد جودة أداء معلمين في دول مرجعية عالمية رائدة في هذا المجال. ووجدت الدراسة أن لجودة المعلم مكونات تتمثل في: المكونات الذاتية وهي المتعلقة بصفاته الشخصية واتجاهاته ومواقفه ومعتقداته، والمكونات الموضوعية والتي تتعلق بمعارفه في تخصصه، وتمكنه فيه، وامتلاكه المعارف والمهارات التربوية اللازمة لأداء التدريس، وتقييم تعلم الطلبة، بالإضافة لمكونات السياق التعليمي وهي مكونات جودة يوفرها النظام التعليمي ليجود بها عمل المعلم، وهي تنمية مهنية نوعية مستمرة للمعلمين، وتوفير أدوات ومنصات تكنولوجية مناسبة، ومناهج تعليمية تناسب التعلم عن بعد، ومجتمعات تعلم مهنية، وبيئات تعلم داعمة نفسيًا واجتماعيًا.

وعلى صعيد اهتمام الباحثين بمفهوم إدارة المخاطر في مدارس المملكة العربية السعودية فقد هدفت دراسة المخلفي (2019) إلى تعرف درجة تطبيق قادة المدارس الحكومية في منطقة القصيم لإدارة المخاطر، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة للدراسة، وطُبّقت على عينة عشوائية بسيطة من (456) قائدًا، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق قادة المدارس لإدارة المخاطر جاءت بدرجة متوسطة لجميع المجالات، وأشارت أيضًا إلى أن من أقلّ ممارسات قادة المدارس الحكومية في منطقة القصيم في مجال التخطيط لإدارة المخاطر رصد مخصصات مالية كافية، وتوفير نماذج واضحة، وتصميم برامج تدريبية ملائمة، كما أن من أقل الممارسات في مجال التنفيذ التحليل باستخدام أدوات وأساليب مناسبة، وتحديد المخاطر المحتملة والتعامل معها وإدارتها، والتدريب على الإجراءات والممارسات الفضلى في إدارة المخاطر، والتنسيق الداخلي والخارجي الفاعل للتعامل مع المخاطر المحتملة، وتوفير البيانات والمعلومات الواضحة والشاملة في الوقت المناسب، وتوفير قيادة فاعلة (فرق ولجان) لإدارة المخاطر المختلفة، في حين كانت الممارسات الأقل في مجال التقويم ممارسات التحفيز، والقيام بدراسات للتقييم الدقيق للمخاطر المحتملة، وممارسات التقييم المستمر لاستراتيجيات إدارة المخاطر في البيئة المدرسية.

وفي نفس السياق اعتنت دراسة القحطاني (2020) بتعرف درجة تطبيق مديري مدارس الهيئة الملكية بالجبيل بالمملكة العربية السعودية لإدارة

المخاطر، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على مجتمع الدراسة المكون من (29) مديرًا، وخلصت النتائج إلى أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على درجة تطبيق إدارة المخاطر لدى مديري مدارس الهيئة الملكية، وتمثلت أبرز ملامح التطبيق في بعد تنفيذ إدارة المخاطر، يليها بعد التخطيط ثم بعد التقويم؛ وأظهرت النتائج أنّ من أقل ملامح تطبيق إدارة المخاطر لدى مديري مدارس الهيئة الملكية بالجبيل تصنيف المخاطر والتعامل معها بشكل سليم، وتحليلها باستخدام أدوات وأساليب علمية مناسبة. كما كشفت الدراسة عن تطبيق متوسط لتقويم إدارة المخاطر وبالتحديد الممارسات المتعلقة بالتحفيز ومكافأة العاملين أو القيام بتقييم دقيق للمخاطر المحتملة.

وتتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في مجال البحث حول موضوع إدارة المخاطر في المدارس؛ فيما تختلف عنها بالتركيز على تعرّف أهمية متطلباتها في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. وقد جاءت هذه الدراسة امتدادًا وزارة التعليم بإدارة المخاطر حيث استحدثت الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية في الوزارة وإدارات الأمن والسلامة المدرسية في الإدارات التعليمية والتي تعمل على إعداد ونشر نظام السلامة المدرسية، الذي تمثل إدارة المخاطر جزء منه. وقد تبع ذلك جهودًا متعددةً لتنظيم إدارة المخاطر على مستوى إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات، منها جهود إدارة المخاطر والأزمات في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة المدينة المنورة والتي تضمّنت: برنامج إدارة المخاطر والأزمات، وخطة ودليل نظام إدارة المخاطر والأزمات، ونظام التحسين والمراقبة الذي يتضمن برنامج زيارة المشرفين للمدارس لمتابعة ومعالجة المخاطر قبل وقوعها. كما أصدرت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض (2016) دليلًا إجرائيًا لإدارة المخاطر بمدارس التعليم العام تضمن آلية التعامل مع المخاطر الإدارية والبشرية والمادية التي قد تواجه المؤسسة التعليمية لإيجاد بيئة تربوية وتعليمية آمنة تحقق أهداف وتطلعات الوزارة.

مشكلة الدراسة

تواجه مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية العديد من المخاطر، منها المخاطر البيئية التي تتعلق بالظروف الجوية المتقلبة التي تستدعي تعليق الدراسة في أوقات حرجة كما حدث في سيول جدة عام 1432 والتي أدت إلى إصابة ووفاة المئات، والعواصف الترابية التي تعرضت لها منطقة الرياض عام 1436 والتي أدت إلى تعليق الدراسة حينها (الخضير، 2019؛ الخميس والصالحي، 2019). وأيضًا تواجه مخاطر صحية كانتشار بعض الأوبئة كحمى الضنك وأنفلونزا الخنازير وفيروس كورونا (كوفيد 19) الذي تسبب في الإغلاق الكلي أو الجزئي للتعليم الحضوري وفرض الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع تفشي الوباء.

ورغم تنوع المخاطر المدرسية إلا أن إدارة المدارس تركز على مخاطر الأمن والسلامة (الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام، 2021). في حين أن المدارس تواجه مخاطر متعددة منها المخاطر التعليمية المتعلقة بتدنّي المستوى التحصيلي للطلاب، والتي ظهرت في تراجع أداء المملكة في الاختبارات الدولية (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2021). وتدني مستواهم في الاختبارات الوطنية (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2018). كما تواجه المدارس مخاطر أمنية سيبرانية حيث تنخفض درجة تطبيق قادة مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة الرياض لحوكمة الأمن السيبراني؛ مما يؤثر على توفر المعلومات وسريتها ونزاهتها (خوجة والمفيز، 2022).

ويُظهر ما سبق تزايد الحاجة لإدارة المخاطر التي تواجه المدرسة نتيجة تنوعها وتعدد تأثيراتها على تحقيق أهداف المدرسة؛ إلا أن عددًا من الدراسات أظهرت تفاوت ممارسة مديري المدارس الحكومية السعودية لإدارة المخاطر. فقد كشفت دراسة القحطاني (2020) عن ارتفاع درجة تطبيق إدارة المخاطر لدى مديري مدارس الهيئة الملكية بالجبيل؛ في حين أظهرت نتائج دراسة المخلفي (2019) أن قادة المدارس الحكومية في منطقة القصيم يطبقون إدارة المخاطر بدرجة متوسطة.

وفي دراسة للخميس والصالحي (2019) حول تطبيق قائدات المدارس الثانوية لاتخاذ القرار في إدارة الأزمات المدرسية بمنطقة القصيم كشفت النتائج عن وجود صعوبات متوسطة الدرجة تواجه القائدات عند اتخاذ القرار في إدارة الأزمات المدرسية، وقد كان من أبرز الصعوبات -ذات الدرجة العالية- الصعوبات المتعلقة بضعف الإمكانات المادية المتاحة، وضعف جاهزية خطط وبرامج اتخاذ القرار لإدارة الأزمات، وقلة الصلاحيات الممنوحة للقائدة لاتخاذ قرارات حاسمة وقت الأزمة، ومحدودية البرامج التدريبية، إضافة لضعف مشاركة المجتمع المحلي في دعم القرارات المتخذة وقت الأزمات. وفي سياق مقارب توصلت دراسة العيسي والألفي (2019) إلى أن متطلبات إدارة الأزمات تتوفر بدرجة متوسطة في مدارس محافظة القنفذة، وكان من أقلّ المجالات توفرًا المجال المتصل بخطة إدارة الأزمات، فمجال توفر فريق إدارة الأزمات، ثم مجال توفّر نظام فعال للمعلومات والاتصال.

وحيث توجّه اهتمام دراستيّ الخميس والصالحي (2019) والعيسي والألفي (2019) لبحث المخاطر حال وقوعها وتحولها لأزمات؛ فإن الحاجة تزداد لتعرّف متطلبات إدارة المخاطر؛ لأهميتها في حسن إدارة المخاطر والتحكم بها منعًا لتشكل الأزمات. وحيث لم تستهدف أيٌّ من الدراسات العربية السابقة -على حدّ علم الباحثة- بحث متطلبات تطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام، رغم أهميتها في دعم التطبيقٍ الناجح لإدارة المخاطر في البيئة المدرسية؛ فإن مشكلة الدراسة الحالية تتحدد في تعرّف المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض.

أسئلة الدراسة

سَعَتِ الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام من وجهة نظر عينة الدّراسة؟
- هل يوجد فروق دالة إحصائيًا في استجابات عينة الدّراسة حول متطلبات تطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام تُعزى إلى متغيري (الجنس، سنوات الخدمة)؟

أهداف الدراسة

سَعَتِ الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تعرّف المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام.
- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات عينة الدّراسة حول متطلبات تطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام تُعزى إلى متغيري (الجنس، سنوات الخدمة).

أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية النظرية

- يمكن أن تسهم هذه الدّراسة في توضيح مفهوم المخاطر والمتطلبات اللازمة لإدارتها في المؤسسات التربوية بشكل عام والمدارس بشكل خاص.
- يؤمل أن تفيد هذه الدراسة الباحثين في إجراء دراسات أخرى حول إدارة المخاطر في المؤسسات التعليمية.

الأهمية التطبيقية

- من المؤمل أن تفيد نتائج وتوصيات هذه الدراسة صانعي القرارات ومديري المدارس في الكشف عن متطلبات تطبيق إدارة المخاطر في المدارس، وذلك للحدّ من المخاطر التي قد تتعرض لها؛ مما يسهم في توفير بيئة تعليمية آمنة.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية**: ركزت الدراسة على تعرّف متطلبات تطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام والمتمثلة في: (المتطلبات التنظيمية والإدارية، والمتطلبات المادية والبشرية، والمتطلبات الفنية).
- **الحدود الزمانية**: طُبّقت الدّراسة خلال الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 1443هـ.
- **الحدود المكانية**: اقتصرت الدّراسة على مدارس التعليم العام الحكومي للبنين وللبنات في مدينة الرياض.
- **الحدود البشرية**: طُبّقت الدّراسة على مديري ومديرات مدارس التعليم العام الحكومي في مدينة الرياض.

مصطلحات الدراسة

تتبنى الدراسة التعريفات الآتية:

- إدارة المخاطر تُعرّف بأنها: "عملية متكاملة مستمرة تسعى إلى السيطرة على المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات التعليمية، وتقديم سياسات وإجراءات لتجنبها والتعامل معها حال حدوثها بهدف المحافظة على بقائها ووقايتها من الآثار الناجمة عن المخاطر" (الخضير، 2019، ص17).

وتُعرّف إدارة المخاطر إجرائيًا بأنها عملية تحديد وقياس الخطر الذي يهدد مدارس التعليم العام حاليًا أو مستقبلًا وتأمين المتطلبات واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي آثاره السلبية أو تقليلها للحد المقبول بحيث لا يؤثر على تحقيق المدرسة لأهدافها التربوية والتعليمية.

وتُعرّف متطلبات إدارة المخاطر إجرائيًا بأنها المتطلبات الفنية، والمتطلبات التنظيمية والإدارية، والمتطلبات المادية والبشرية اللازمة لعملية تحديد وقياس الخطر واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي آثاره السلبية بحيث لا يؤثر على تحقيق مدارس التعليم العام لأهدافها التربوية والتعليمية.

منهج الدّراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي؛ لملائمته لأهداف الدّراسة التي سعت إلى تحديد متطلبات تطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام، وقد عرّف العساف (2010، ص183) الدراسة المسحية بأنها "الدراسة التي تهدف لوصف واقع الظاهرة المُراد دراستها بواسطة استجواب جميع أفراد مُجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم".

مُجتمع الدّراسة

تكوّن مُجتمع الدّراسة من جميع مديري ومديرات مدارس التعليم العام الحكومي، للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدينة الرياض، والبالغ عددهم (1987) مدير ومديرة، بواقع (924) مدير، و(1063) مديرة، وقد حُصر وفق إحصائية صادرة من إدارة التخطيط والتطوير في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض لعام 1443هـ.

عينة الدّراسة

تم اختيار عينة الدّراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة وتمثل نسبة تُقدّر بحوالي (18%) من مجتمع الدراسة، وبلغ عددها (361) مديرًا ومديرةً لمدارس التعليم العام الحكومي بمدينة الرياض.

خصائص عينة الدّراسة

يوضح الجدول التالي توزيع خصائص عينة الدّراسة:

الجدول (1): خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	162	%44.9
	أنثى	199	%55.1
المجموع		**361**	**%100**
عدد سنوات الخدمة في الإدارة المدرسية	أقل من 5 سنوات	48	%13.3
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	98	%27.1
	10 سنوات فأكثر	215	%59.6
المجموع		**361**	**%100**

أداة الدراسة

نظرًا لطبيعة الدراسة وأهدافها، فقد تم الاعتماد على الاستبانة أداةً لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة من فئة مديري ومديرات مدارس التعليم العام الحكومي بمدينة الرياض، وتم تطويرها بالاستفادة من الدراسات السابقة في إدارة المخاطر في المؤسسات التعليمية، وكذلك معيار إدارة المخاطر (ISO31000: 2018)، وتتكوّن الاستبانة من قسمين: (البيانات الأولية لعينة الدّراسة، ومتطلبات تطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام).

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي على النحو التالي: (موافقة عالية جدًا، موافقة عالية، موافقة متوسطة، موافقة ضعيفة، موافقة ضعيفة جدًا). وتم حساب طول الفئة كالتالي: 5 (أكبر قيمة للمقياس) – 1 (أصغر قيمة للمقياس) = 4، واستُخدم التدريج الإحصائي التالي لتوزيع المتوسطات الحسابية:

الجدول (2): المتوسطات الحسابية لفئات المقياس المتدرج الخماسي

درجة المو افقة	المتوسط
عالية جدًا	5 – 4.21
عالية	4.20 – 3.41
متوسطة	3.40 – 2.61
ضعيفة	2.60 – 1.81
ضعيفة جدًا	1.80 – 1

صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدّراسة تم إجراء اختبار الصدق من خلال طريقتين هما: الصدق الظاهري، وصدق الاتساق الداخلي، وفيما يلي توضيح لهما:

الصدق الظاهري (صدق المحكمين) لأداة الدّراسة:

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة تم عرضها بصورتها الأولية على عشرة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإدارة التربوية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وممّن يحملون درجة الدكتوراه ويعملون في التعليم العام في القيادة المدرسية، أو مكاتب التعليم أو الوزارة، وتمّ إجراء التعديلات على الاستبانة في ضوء مرئيات المحكمين، وذلك بإعادة صياغة تسع عبارات، وإعادة ترتيب بعض العبارات، ونقل عبارة من المجال الثالث (المتطلبات الفنية) إلى المجال الثاني (المتطلبات المادية والبشرية) وحذف عبارتين لتكرار المعنى وتداخله مع عبارات أخرى.

صدق الاتساق الداخلي:

بعد التحقق من الصدق الظاهري تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الاتساق الداخلي للاستبانة بين كل عبارة من عبارات الاستبانة

بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه العبارة، ووجدت الباحثة أن قيم معامل الارتباط لجميع العبارات موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)؛ مما يشير إلى تمتع الأداة بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدارسة

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ ويوضح الجدول التالي قيمة معامل الثبات لكل جزء من أجزاء الاستبانة.

الجدول (3): قيم معاملات الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة

المجال	معامل الثبات
المتطلبات التنظيمية والإدارية	0.971
المتطلبات المادية والبشرية	0.967
المتطلبات الفنية	0.977

ويتضح من الجدول (3) أن قيم معاملات الثبات مرتفعة مما يدل على أن الاستبانة يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدّراسة وتحليل البيانات تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كالتالي:

1. معامل الفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون لحساب ثبات الأداة.
2. التكرارات والنسبة المئوية لوصف عينة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد استجابات عينة الدراسة نحو مجالاتها.
4. اختبار "ت" (T- Test) لعينتين مستقلتين؛ لتعرف الفروق بين متوسط استجابات عينة الدراسة نحو مجالاتها باختلاف الجنس.
5. اختبار تحليل التباين الأحادي لتعرف الفروق بين متوسط استجابات عينة الدراسة نحو مجالاتها باختلاف عدد سنوات الخدمة في الإدارة المدرسية.
6. اختبار (LSD) للمقارنات البعدية المتعددة؛ لمعرفة مصدر الفروق الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة، وفق عدد سنوات الخدمة في الإدارة المدرسية.

عرض نتائج الدّراسة وتحليلها وتفسيرها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام من وجهة نظر عينة الدّراسة؟"

للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الاستبانة حسب ما يلي:

الجدول (4): استجابات عينة الدراسة حول مجالات المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام

المجال	الترتيب	درجة المو افقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتطلبات الفنية	1	متوسطة	3.19	1.14
المتطلبات التنظيمية والإدارية	2	متوسطة	3.18	1.14
المتطلبات المادية والبشرية	3	متوسطة	3.06	1.20
المتوسط الحسابي العام لجميع المجالات		**متوسطة**	**3.14**	**1.11**

يتضح من الجدول (4) موافقة عينة الدراسة على المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بدرجة "متوسطة"، بمتوسط حسابي (3.14)، وانحراف معياري بلغ (1.11). وقد تُعزى هذه النتائج لجهود الوزارة المبذولة مؤخرًا ممثلة في الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية وفي إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات، والتي أسهمت في إعداد ونشر نظام السلامة المدرسية؛ إلا أنها لا تغطي كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه المدرسة كالمخاطر التعليمية والمخاطر المرتبطة بأمن المعلومات المدرسية. بالإضافة لكون مفهوم إدارة المخاطر من المفاهيم الإدارية الحديثة نسبيًا في التعليم العام بشكل عام. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الهباهبة (2020) التي كشفت عن توافر متطلبات إدارة المخاطر في المدارس الحكومية في محافظة مأدبا بدرجة متوسطة. كما تأتي النتيجة العامة للدراسة متّسقة مع نتائج دراسة العيسي والألفي (2019) التي اعتنت ببحث

متطلبات إدارة الأزمات وكشفت عن توفر متطلباتها بدرجة متوسطة في مدارس محافظة القنفذة؛ بالنظر لكون مفهوم إدارة المخاطر يعدّ خطوة استباقية للتحكم في المخاطر مقارنة بإدارة الأزمات.

ويوضح الجدول (4) أيضًا حصول مجال (المتطلبات الفنية) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.19) وبدرجة موافقة متوسطة، يليه مجال (المتطلبات التنظيمية والإدارية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.18) وبدرجة موافقة متوسطة، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاء مجال (المتطلبات المادية والبشرية) بمتوسط حسابي (3.06) وبدرجة موافقة متوسطة. وقد يُعزى حصول المتطلبات الفنية والمتطلبات التنظيمية والإدارية على المرتبتين الأولى والثانية على التوالي إلى ارتباط المتطلبات الفنية بإجراءات متخصصة لإدارة المخاطر؛ في حين افتقر نصف العينة إلى الحصول على أي تدريب متخصص حول إدارة المخاطر. وارتباط المتطلبات التنظيمية والإدارية بمهام عينة الدراسة حيث يستشعر مديرو المدارس مسؤوليتهم المباشرة عن تحقيق الأمن وإدارة المخاطر داخل المدرسة.

وفيما يلي عرض النتائج التفصيلية للمتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض، وفق مجالاتها كالتالي:

1. المتطلبات الفنية

يوضح الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات عينة الدراسة حول المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض، وذلك كما يلي:

الجدول (5): استجابات عينة الدراسة حول المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمدرسة.	3.49	1.19	1	عالية
4	توفير المعلومات والبيانات الضرورية لإدارة المخاطر.	3.25	1.23	2	متوسطة
6	ترتيب المخاطر حسب أولوية الاستجابة لها.	3.24	1.25	3	متوسطة
3	المراقبة والتدقيق الداخلي للتنبؤ بالمخاطر المحتملة.	3.22	1.25	4	متوسطة
2	استخدام أدوات علمية متنوعة لتحديد المخاطر في المدرسة وتصنيفها.	3.18	1.25	5	متوسطة
7	تحديد وتنفيذ أنشطة الاستجابة للمخاطر وفقًا لتقييمها (التجنب، نقل، تقليل أثر، قبول).	3.12	1.22	6	متوسطة
8	إعداد سجلات المخاطر وتحديثها بشكل دوري.	3.12	1.27	7	متوسطة
9	تقييم نظام إدارة المخاطر وتحديد مجالات التحسين الممكنة.	3.08	1.27	8	متوسطة
5	تحليل وتقييم المخاطر باستخدام أدوات علمية مثل مصفوفة المخاطر (بحساب الاحتمالية وشدة التأثير).	2.99	1.30	9	متوسطة
مجال المتطلبات الفنية		**3.19**	**1.14**	**متوسطة**	

تُشير نتائج الجدول (5) إلى موافقة عينة الدراسة بدرجة "متوسطة" على المتطلبات الفنية، بمتوسط حسابي (3.19)، وانحراف معياري بلغ (1.14). وجاءت عبارة "تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمدرسة" في المرتبة الأولى بين العبارات بدرجة موافقة "عالية"، ومتوسط حسابي بلغ (3.49)؛ وقد يُعزى ذلك لإدراك مديري المدارس أهمية تحليل البيئة الداخلية والخارجية في المدرسة وتعرّف واقعها، ولكونها متطلب أساسي لوضع الخطة التشغيلية للمدرسة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المخلفي (2019) التي كشفت عن ارتفاع درجة تطبيق قادة المدارس الحكومية في منطقة القصيم للمسح الداخلي والخارجي الشامل والمنظم لبيئة العمل. كما تتفق مع أظهرته نتائج دراسة القحطاني (2020) في كون المسح الداخلي والخارجي الشامل والمنظم لبيئة العمل المدرسي أحد أبرز ملامح تطبيق إدارة المخاطر لدى مديري مدارس الهيئة الملكية بالجبيل. فيما تختلف هذه النتيجة عما توصلت له دراسة الهباهبة (2020) من توفر متوسط لعمليات المسح الداخلي والخارجي الشامل للمخاطر المحتملة في المدارس الحكومية في محافظة مأدبا.

بينما جاءت العبارة "تحليل وتقييم المخاطر باستخدام أدوات علمية مثل مصفوفة المخاطر (بحساب الاحتمالية وشدة التأثير)" في المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة "متوسطة"، ومتوسط حسابي بلغ (2.99)؛ وقد يُعزى ذلك لافتقار نصف العينة الحصول على دورات تدريبية متخصصة حول إدارة

المخاطر، مما ينعكس على انخفاض إلمامهم بالمنهجية العلمية لإدارتها واستخدام أدواتها تحديدًا في الخطوات المتصلة بتحليل وتقييم المخاطر. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الهباهبة (2020) التي كشفت عن قيام المدارس الحكومية في محافظة مأدبا بتحليل المخاطر باستخدام أدوات وأساليب مناسبة بدرجة متوسطة. وكذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة المخلفي (2019) التي كشفت عن استخدام قادة المدارس الحكومية في منطقة القصيم للأدوات والأساليب المناسبة لتحليل المخاطر بدرجة متوسطة. وأيضًا تتفق هذه النتيجة مع دراسة القحطاني (2020) التي أظهرت أنّ من أقل ملامح تطبيق إدارة المخاطر لدى مديري مدارس الهيئة الملكية بالجبيل تحليل المخاطر باستخدام أدوات وأساليب علمية مناسبة.

2. **المتطلبات التنظيمية والإدارية**

يوضح الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات عينة الدراسة حول المتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض، وذلك كما يلي:

الجدول (6): استجابات عينة الدراسة حول المتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة المو افقة
8	توفير قنوات اتصال فعالة مع أولياء الأمور والجهات ذات العلاقة.	3.31	1.25	1	متوسطة
2	تكوين لجان متخصصة في إدارات التعليم لمتابعة إدارة المخاطر المدرسية.	3.26	1.26	2	متوسطة
6	مراعاة إدارة المخاطر في جميع أنشطة المدرسة الإدارية والتعليمية.	3.24	1.25	3	متوسطة
10	المتابعة الدورية لنظام إدارة المخاطر في المدرسة.	3.24	1.27	4	متوسطة
7	توافق القرارات المدرسية مع إجراءات إدارة المخاطر.	3.21	1.24	5	متوسطة
5	وضع خطة لإدارة المخاطر المدرسية.	3.17	1.29	6	متوسطة
1	وجود إطار تنظيمي لنظام إدارة المخاطر.	3.13	1.26	7	متوسطة
3	منح مديري المدارس صلاحيات كافية لإدارة المخاطر.	3.11	1.35	8	متوسطة
9	وضع نظام للمحاسبية لإدارة المخاطر.	3.07	1.28	9	متوسطة
4	وجود دليل إجرائي لإدارة المخاطر في المدرسة.	3.04	1.36	10	متوسطة
مجال المتطلبات التنظيمية والإدارية		**3.18**	**1.14**	**متوسطة**	

تُشير نتائج الجدول (6) إلى موافقة عينة الدراسة بدرجة "متوسطة" على المتطلبات التنظيمية والإدارية، بمتوسط حسابي (3.18)، وانحراف معياري بلغ (1.14). وجاءت عبارة "توفير قنوات اتصال فعالة مع أولياء الأمور والجهات ذات العلاقة" في المرتبة الأولى بدرجة موافقة "متوسطة"، ومتوسط حسابي بلغ (3.31)، وقد يُفسر ذلك بأنه رغم وجود قنوات اتصال متعددة بأولياء الأمور كالمجالس واللجان المدرسية واللقاءات الدورية، ونظام "نور" للتواصل مع الجهات ذات العلاقة، والاتصال الهاتفي، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ إلا أن من الضروري تفعيلها في وضع خطة إدارة المخاطر في المدرسة وتنفيذها.

بينما جاءت العبارة "وجود دليل إجرائي لإدارة المخاطر في المدرسة" في المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة "متوسطة"، ومتوسط حسابي بلغ (3.04)؛ وتتصل هذه النتيجة لعناية الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض بإصدار دليل إجرائي لإدارة المخاطر بمدارس التعليم العام في عام 2016. فيما قد يُعزى حصول العبارة على درجة موافقة "متوسطة" لحاجة الدليل الصادر من قبل 7 سنوات إلى تحديث ليتمكن من استيعاب المخاطر المتجددة على نحو مستمر. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المخلفي (2019) التي وجدت أن إعداد دليل واضح وشامل لإدارة المخاطر المحتملة مطبق بدرجة متوسطة في المدارس الحكومية في منطقة القصيم.

3. **المتطلبات المادية والبشرية**

يوضح الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات عينة الدراسة حول المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض، وذلك كما يلي:

الجدول (7): استجابات عينة الدراسة حول المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
9	توفير وسائل وتجهيزات الحماية من المخاطر (أدوات مكافحة الحرائق، أنظمة المراقبة والحراسة،..)	3.43	1.26	1	عالية
3	تكوين فرق عمل للتعامل مع المخاطر بأنواعها (الصحية، التقنية، مخاطر المباني والتجهيزات..)	3.23	1.31	2	متوسطة
7	توعية الطلاب وأولياء الأمور بكيفية التعامل مع المخاطر بأنواعها.	3.20	1.28	3	متوسطة
5	إشراك جميع المعنيين في تحديد المخاطر في المدرسة.	3.18	1.28	4	متوسطة
2	تضمين التشكيلات المدرسية لجنة لإدارة المخاطر.	3.13	1.36	5	متوسطة
4	تأهيل قادة المدارس والكوادر المدرسية لإدارة المخاطر.	2.96	1.41	6	متوسطة
8	تفعيل الشراكة المجتمعية لدعم إدارة المخاطر.	2.92	1.34	7	متوسطة
1	توفير المخصصات المالية اللازمة لإدارة المخاطر.	2.78	1.45	8	متوسطة
6	تقديم حوافز مناسبة للقائمين على إدارة المخاطر.	2.76	1.42	9	متوسطة
مجال المتطلبات المادية والبشرية		**3.06**	**1.20**	**متوسطة**	

تُشير نتائج الجدول (7) إلى موافقة عينة الدراسة بدرجة "متوسطة" على المتطلبات المادية والبشرية، بمتوسط حسابي (3.06)، وانحراف معياري بلغ (1.20). وجاءت عبارة "توفير وسائل وتجهيزات الحماية من المخاطر (أدوات مكافحة الحرائق، أنظمة المراقبة والحراسة،..)" في المرتبة الأولى بدرجة موافقة "عالية"، ومتوسط حسابي بلغ (3.43). وقد يُعزى ذلك لاستشعار عينة الدراسة أهمية توفير التجهيزات وضرورة صيانتها وتجديدها بشكل مستمر؛ خاصة مع ما يواجههم من صعوبات نظرًا لتعقّد الإجراءات المطلوبة ومحدودية الموازنة المدرسية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الهباهبة (2020) التي كشفت عن توفّر أجهزة إنذار آلية في مباني المدارس الحكومية في محافظة مأدبا بدرجة مرتفعة.

بينما جاءت العبارة "تقديم حوافز مناسبة للقائمين على إدارة المخاطر" في المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة "متوسطة"، ومتوسط حسابي بلغ (2.76). وقد يُعزى ذلك لوجود حوافز لمنسقي الأمن والسلامة في المدارس تتمثل في منحهم إجازة لمدة أسبوع في نهاية العام الدراسي وفق تعميم معالي وزير التعليم رقم 371390892، بتاريخ 8/8/ 1441هـ؛ إلا أن هذا الحافز قد لا يعد كافيًا أو متناسبًا مع طبيعة عمل القائمين على إدارة المخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة المخلفي (2019) والقحطاني (2020) والتي كشفت عن تراجع الممارسات المتعلقة بالتحفيز ومكافأة العاملين في كل من المدارس الحكومية في منطقة القصيم ومدارس الهيئة الملكية بالجبيل على التوالي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل يوجد فروق دالة إحصائيًا في استجابات عينة الدّراسة حول المتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في مدارس التعليم العام تُعزى إلى متغيري (الجنس، سنوات الخدمة)؟

- أولًا- بالنسبة لمتغير الجنس: تم استخدام اختبار (ت) لمعرفة الفروق الإحصائية للمجالات وفق الجدول التالي:

الجدول (8): اختبار(T) لبيان الفروق بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
المتطلبات التنظيمية والإدارية	ذكر	3.12	1.10	359	0.813-	0.417
	أنثى	3.22	1.17			
المتطلبات المادية والبشرية	ذكر	2.98	1.22	359	1.13-	0.255
	أنثى	3.13	1.18			
المتطلبات الفنية	ذكر	3.03	1.14	359	2.32-	*0.021
	أنثى	3.31	1.13			

(*) دالة عند 0.05

تُظهر نتائج الجدول (8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مديري مدارس التعليم العام تُعزى لمتغير الجنس حول مجالي المتطلبات التنظيمية والإدارية، والمتطلبات المادية والبشرية، حيث بلغت مستويات الدلالة (0.417)، (0.255) على التوالي، وهي أكبر من (0.05). في حين أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس حول مجال المتطلبات الفنية لصالح الإناث، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.021) وهو أصغر من (0.05)؛ وقد يُعزى ذلك لارتفاع استشعار الإناث لأهمية الجوانب الأمنية والذي يرفع من تقديرهنّ للمتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق إدارة المخاطر في المدارس.

- ثانيًا- بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة في الإدارة المدرسية: تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق الإحصائية للمجالات وفق الجدول التالي:

الجدول (9): اختبار تحليل التباين لبيان الفروق الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير عدد سنوات الخدمة في الإدارة المدرسية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المتطلبات التنظيمية والإدارية	بين المجموعات	5.58	2	2.79	2.13	0.119
	داخل المجموعات	467.45	358	1.30		
المتطلبات المادية والبشرية	بين المجموعات	11.65	2	5.82	4.10	*0.017
	داخل المجموعات	508.77	358	1.42		
المتطلبات الفنية	بين المجموعات	9.01	2	4.50	3.46	*0.032
	داخل المجموعات	466.10	358	1.30		

(*) دالة عند 0.05

تظهر نتائج الجدول (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مديري مدارس التعليم العام تُعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة حول مجال المتطلبات التنظيمية والإدارية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.119) وهو أكبر من (0.05). بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مديري مدارس التعليم العام تُعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة حول المتطلبات المادية والبشرية، والمتطلبات الفنية، حيث بلغت مستويات الدلالة (0.017)، (0.032) على التوالي، وهي أصغر من (0.05).

ولتحديد اتجاه صالح الفروق بين فئات عدد سنوات الخدمة تم استخدام اختبار أقل فرق معنوي ((Least Significant Difference (LSD) للمقارنات البعدية، وجاءت النتائج كما في الجداول (10-11):

الجدول (10): مصدر الفروق لاختبار (LSD) حول المتطلبات المادية والبشرية

		عدد سنوات الخدمة ومتوسطاتها		
		أقل من 5 سنوات (3.41)	5 – أقل من 10 سنوات (3.20)	10 سنوات فأكثر (2.93)
عدد سنوات الخدمة ومتوسطاتها	أقل من 5 سنوات (3.41)			
	5 – أقل من 10 سنوات (3.20)	0.320		
	10 سنوات فأكثر (2.93)	*0.011	0.060	

(*) دالة عند 0.05

الجدول (11): مصدر الفروق لاختبار (LSD) حول المتطلبات الفنية

		عدد سنوات الخدمة ومتوسطاتها		
		أقل من 5 سنوات (3.44)	5 – أقل من 10 سنوات (3.34)	10 سنوات فأكثر (3.06)
عدد سنوات الخدمة ومتوسطاتها	أقل من 5 سنوات (3.44)			
	5 – أقل من 10 سنوات (3. 34)	0.612		
	10 سنوات فأكثر (3.06)	*0.035	*0.043	

(*) دالة عند 0.05

توضح نتائج الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول المتطلبات المادية والبشرية بين من عدد سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات ومن عدد سنوات خدمتهم من 10 سنوات فأكثر لصالح من عدد سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات؛ وقد يُعزى ذلك لتعدد المخاطر التي مر بها قادة المدارس في الفترة القصيرة الماضية مما قد يؤثر على ارتفاع تقدير المدراء ذوي الخدمة الأقل تحديدًا لأهمية توفير المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لإدارة المخاطر، إضافة لانخفاض فرص التأهيل والتدريب المتاحة لهم نظرًا لقصر عدد سنوات خدمتهم.

وكذلك توضح نتائج الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول المتطلبات الفنية بين من عدد سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات، ومن عدد سنوات خدمتهم من 10 سنوات فأكثر، لصالح من عدد سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات، وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين من عدد سنوات خدمتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات، ومن عدد سنوات خدمتهم من 10 سنوات فأكثر، لصالح من عدد سنوات خدمتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات. وقد يُعزى ذلك لكون مديري المدارس ذوي سنوات الخدمة الأقل غالبًا ما يكونوا أكثر تقديرًا لمنهجيات إدارة المخاطر وتعليماتها والإجراءات المتعلقة بها؛ في حين قد يعتمد مديرو المدارس ذوو سنوات الخدمة الأعلى على خبراتهم السابقة في التعامل مع المخاطر في المدارس.

التوصيات

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها؛ توصي الباحثة بما يلي:

- تحديد الاحتياجات التدريبية لمديري ومديرات المدارس في إدارة المخاطر وبالتحديد ما يتعلق بأدوات التحليل البيئي للمدرسة، وتصميم حزمة من البرامج التدريبية المعدة من قبل خبراء في إدارة المخاطر تلبي الاحتياج.
- تطوير الموقع الإلكتروني لإدارة الأمن والسلامة لنشر المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر، والعمل باستمرار على إجراء استطلاعات رأي للمستفيدين بهدف المتابعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- تفعيل قنوات الاتصال المتاحة لنشر خطة المدرسة في إدارة المخاطر لأولياء الأمور والجهات ذات العلاقة لرفع وعيهم وتوسيع مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- استثمار الموقع الإلكتروني لإدارة الأمن والسلامة لتيسير عمل لجان متابعة سير خطط المدارس في إدارة المخاطر، بالاستفادة من أدواته في تقويم وتجويد ممارسات المدرسة.
- استثمار بدائل التمويل المتاحة للمدارس لتوفير وسائل وتجهيزات الحماية من المخاطر (أدوات مكافحة الحرائق، أنظمة المراقبة والحراسة...).
- توسيع المشاركة والعمل الجماعي داخل المدرسة من خلال تكوين فِرق عمل ذات تمثيل واسع لجميع فئات المستفيدين للتعامل مع المخاطر بأنواعها.
- إجراء دراسة لتقديم تصوّر مقترح لتطوير إدارة المخاطر التعليمية في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، ودراسة مقارنة لإدارة المخاطر في مدارس التعليم العام الحكومي والأهلي بالمملكة العربية السعودية.

المصادروالمراجع

أبو العلا، ل. (2012). واقع إدارة الأزمات فى المدارس الحكومية للبنات في الطائف من وجهة نظر المشرفات. *مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، كلية التربية*، *28*(3)، 241-279.

أبو حجير، ط. (2014). *القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات لدراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية. أطروحة دكتوراه غير منشورة*، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.

الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض. (2016). *الدليل الإجرائي لإدارة المخاطر بمدارس التعليم العام 1436-1437هـ*. الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض.

الأمم المتحدة. (2015). *إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030*. الأمم المتحدة.

أوراكل (د.ت). *ما هي إدارة المخاطر المؤسسية ERM؟*

https://www.oracle.com/sa-ar/erp/risk-management/what-is-enterprise-risk-management./

بن ديب، ع.، وشلالي، ع. (2008). *مدخل استراتيجية إدارة المخاطر*. الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفات والتحديات، جامعة حسيبة بن علي بولاية الشلف. *كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر*، 25-26.

البواردي، ف. (2017). *إدارة الأداء على أساس المخاطر الدمج بين الاستراتيجية وإدارة المخاطر*. (ط1). الرياض: معهد الإدارة العامة.

حافظ، م. (2017). *إدارة وتحليل المخاطر*. (ط1). الجيزة: مركز الخبرات المهنية للإدارة.

الخضير، إ. (2019). *تصور مقترح لإدارة المخاطر في الجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الجامعات العالمية. رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

الخميس، ا.، والصالحي، خ. (2019). واقع تطبيق قائدات المدارس الثانوية لاتخاذ القرار في إدارة الأزمات المدرسية بمنطقة القصيم. *المجلة الدولية للتعليم بالإنترنت، 1*، 35-64.

خوجة، هـ.، المفيز، خ. (2022). حوكمة الأمن السيبراني في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض: نموذج مقترح. *مؤتمر الاتجاهات الحديثة في العلوم التربوية*، كلية التربية بجامعة حائل.

الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام. (2021). في *وزارة التعليم*.

الرفاعي، ح. (2015). استثمار الوقت بين تأثير "المخاطر الشخصية" وتأثير "الجهات المستفيدة" قراءة من منظور الاقتصاد الإسلامي. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 11* (4)، 181-199.

شحاتة، ح.، وبدير، ا. (2021). لإدارة المخاطر الصحية والبيئية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر الواقع المأمول. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 15* (2)، 74- 135.

الشلاش، ع. (2018). *تطبيق إدارة المخاطر للحد من المشاكل وتحسين الأداء الإداري والمهني في كليات الهندسة بجامعة حلب. رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الهندسة الصناعية، جامعة حلب، سوريا.

الصرايرة، خ.، والشلوح، س. (2020). واقع التخطيط لإدارة المخاطر في المدارس الخاصة التابعة لمديريات التربية والتعليم بمحافظة الكرك من وجهة نظر المعلمين. *المجلة الدولية لضمان الجودة: جامعة الزرقاء، 3*(1)، 22-36.

العباسي، ف.، مرجان، ر. (2015). تصور مقترح لإدارة المخاطر المدرسية في مصر في ضوء بعض الخبرات الأجنبية والعربية: دراسة مقارنة. *دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، كلية التربية، 21(4)*، 911-984.

العبدالرحمن، ا.، وجبران، ع. (2020). إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين والإداريين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 29*(1)، 420-443.

عدوي، ط.، الشربيني، ع.، الهنساوي، أ.، وبطاينة، أ. (2023). الخوف من الإصابة بفيروس كوفيد 19 كعامل وسيط بين العصابية وقلق الصحة لدى طلاب الجامعة في قطر. *دراسات: العلوم التربوية، 50*(1)، 401–420. https://doi.org/10.35516/edu.v50i1 .4611.

العساف، ص. (2010). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. (ط1). الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع.

العنزي، س.، والدليمي، ع. (2015). تأثير ادارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 7* (13)، 569-583.

العوادي، إ.، وحسن، هـ. (2023). جودة أداء المعلم في التعلّم عن بُعد: إطارٌ لفهم علاقة مكونات الجودة بنوعية الأداء دراسة حالات متعددة أثناء جائحة كورونا. *دراسات: العلوم التربوية، 50*(2)، 397–412. https://doi.org/10.35516/edu.v50i2.700.

العيسي، ع.، والألفي، أ. (2019). متطلبات إدارة الأزمات في مدارس محافظة القنفذة. *مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط، 35*(8)، 441-480.

الفقهاء، ع. (2012). إدارة المخاطر في الجامعات العربية: دراسة حالة جامعة فيلادلفيا في الأردن. *مجلة كلية التربية، جامعة بنها، كلية التربية، 23*(91)، 79-103.

القحطاني، ع. (2020). درجة تطبيق إدارة المخاطر لدى مديري مدارس الهيئة الملكية بالجبيل بالمملكة العربية السعودية. *المجلة التربوية لتعليم الكبار، جامعة أسيوط، كلية التربية، مركز تعليم الكبار، 2*(2)، 112 -134.

المخلفي، ت. (2019). درجة تطبيق إدارة المخاطر لدى قادة المدارس الحكومية في منطقة القصيم. *مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، 207*، 15-51.

المطيري، خ.، والحراحشة، م. (2019). *درجة تطبيق إدارة المخاطر في مدارس المرحلة المتوسطة في دولة الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة آل البيت، الأردن.

ناصف، م. (2012). إدارة المخاطر مدخل لتحقيق سلامة المدارس الثانوية الصناعية في جمهورية مصر العربية. *التربية، المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، 15* (38)، 33-145.

نجادات، ت.، والمومني، إ. (2022). المشكلات التعليمية التي تواجه معلمات المرحلة الأساسية خلال جائحة كورونا في الأردن: لواء ماركا الجنوبية كحالة. *دراسات: العلوم التربوية، 49*(3)، 408–419. https://doi.org/10.35516/edu.v49i3.2346.

النجار، ع.، والفرا، م. (2019). *أثر إدارة المخاطر على التميز المؤسسي لجامعة الأقصى بقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

الهباهبة، أ. (2020). *إدارة المخاطر في المدارس الحكومية في محافظة مأدبا وعلاقتها بالبيئة التعليمية الآمنة من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (2018). *تقرير الاختبارات الوطنية*. في *هيئة تقويم التعليم والتدريب*. https://edp.etec.gov.sa/NationalTests.htm.

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (2021). *تقرير تيمز 2019: نظرة أولية في تحصيل طلبة الصفين الرابع والثاني المتوسط في الرياضيات والعلوم بالمملكة العربية السعودية في سياق دولي*. هيئة تقويم التعليم والتدريب.

وزارة التعليم. (2020). نظام السلامة المدرسية -القسم الثاني(التخطيط).

References

Ichinose, T & ,.Oda, T. (2022). Risk management and resilience of schools in response to the COVID-19 pandemic. In *Pandemic Risk, Response, and Resilience* (pp. 445-456). Elsevier .https://doi.org/10.1016/B978-0-323-99277-0.00015-2

Meyer, T., Reniers, G., & Cozzani, V. (2019). *Risk Management and Education*. (1st). Walter de Gruyter GmbH.

Mwangi, N. J., & Kwasira, J. (2016). Influence of risk management practices on the successful implementation of projects in public secondary schools in the County Government of Kiambu Kenya. *International journal of business on management*, *4*(3), 291-311.

Pattanajureepan, P., Sirisuthi, C., & Ieamvijarn, S. (2014). Development of risk management system in private school general education. *Asian Social Science*, *10*(1), 276.

Porsanger, L., & Sandseter, E. B. (2021). Risk and Safety Management in Physical Education: Teachers' Perceptions. *Education Sciences*, *11*, 321. https://doi.org/10.3390/educsci11070321

Shah, A., Gong, Z., Pal, I., Sun, R., Ullah, W., & Wani, G. (2020). Disaster risk management insight on school emergency preparedness – A case study of Khyber Pakhtunkhwa, Pakistan. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 51. https://doi.org/10.1016/j.ijdrr.2020.101805.

The Victorian Government. (2022). *School operations: Risk Management — Schools*. https://www2.education.vic.gov.au/pal/risk-management-schools/policy

Wandee, M., Sirisuthi, C., & Leamvijarn, S. (2017). The Study Elements and Indicators of Risk Management System for Secondary Schools in Thailand. *International Education Studies*, 3(10), 154-164.